# النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية بدول مجلس التعاون الخليجي

صالح بن علي الهذلول



C:/WINDOWS/Desktop/gulf-aps109/nmoo.3D بروفة ثالثة

البحوث والدراسات

# النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية بدول مجلس التعاون الخليجي

صالح بن علي الهذلول

الملخص:

تعددت الدراسات وكثر الجدل العلمي منذ منتصف القرن الثامن عشر حول مدى تأثير النمو السكاني في التنمية والتحضر، واتسمت الكثير من هذه الدراسات بالحذر والحيطة. ونظراً للقصور في مثل هذه الدراسات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذا البحث يهتم بتحديد مدى تأثيرات النمو السكاني في مستويات التحضر والتنمية بدول المجلس وإلى أي مدى تختلف هذه التأثيرات عن ما أوصت به الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالدول النامية التي لم تصل بعد إلى مستويات عالية في التنمية. ويتوصل البحث إلى أنه على الرغم من أن معدلات التحضر إذا ما استخدم لقياسها نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي السكان بدول المجلس خلال الثلاثين عاماً الماضية قد ارتفعت بمعدلات تفوق الكثير من الدول الصناعية إلا أن ذلك يرجع إلى توافد العمالة الأجنبية للعمل والإقامة بالمراكز الحضرية بدول المجلس. ويخلص البحث إلى أن مستقبل النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي لن يشكل عائقاً لمسيرة التنمية بهذه الدول نظراً لتوافر الكثير من الموارد الطبيعية غير المستغلة، وصغر حجم القاعدة السكانية لمواطني دول المجلس. ويوصي البحث بالعمل على تكثيف الجهود لاستغلال العنصر البشري لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي استغلالاً أفضل لمواكبة التقدم العالمي في جميع مجالات التقنية حيث إن الثروات الطبيعية وحدها لا تكفل للشعوب تحقيق التنمية المنشودة.. إضافة إلى ضرورة نشر التنمية بدلاً من تركيزها في عدد محدود من المدن من خلال تدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة بدول المجلس.

* تم تسليم البحث في يناير ٢٠٠١، وأجيز للنشر في مايو ٢٠٠١..

**الهدف من البحث:**

إن قضية العلاقة بين التزايد السكاني وتأثيرها في التنمية تعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، إلا أنه منذ الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بالدراسات التي تعرضت لمدى تأثير النمو السكاني في التنمية والتحضر، وعلى الرغم من اهتمامات المنظمات الدولية المتخصصة وكثير من دول العالم بمثل هذه الدراسات، إلا أن البحث العلمي في هذا المجال على مستوى الدول العربية يعتبر محدوداً للغاية. وتكمن الخطورة في أن يعتقد الكثير من المفكرين أن ما توصلت إليه بعض الدراسات من نتائج أو توصيات في دول أخرى أو المؤتمرات التي عقدت لمثل هذا الغرض ينطبق على جميع الدول بغض النظر عن اختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية أو المراحل التنمية التي تمر بها. وبهدف تفادي ذلك فيسعى هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ومدى اختلاف هذه العلاقة عما توصلت إليه دراسات أخرى بدول المجلس. وحيث إن النمو السكاني وتأثيراته لا تظهر إلا على المنظور البعيد فإن الدراسة ستتولى تحديد مدى تأثير النمو السكاني لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي على التنمية. وستحاول الدراسة الإجابة على السؤال الذي يتمثل في: هل سيكون النمو السكاني لمواطني دول المجلس عائقاً أم ميسراً لمسيرة التنمية بهذه الدول على المدى الطويل.

**منهجية البحث:**

تعتمد منهجية البحث على تقصي نتائج أهم الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية ويستخدم البحث المعلومات المتوافرة عن السكان ومستويات التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي.

**فرضيات البحث:**

سيحاول البحث من خلال تحليل البيانات المتاحة عن النمو السكاني

والتنمية والتحضر بدول مجلس التعاون الخليجي تقصي مدى صحة الفرضيات التالية:

أ – من الصعب إخضاع تأثيرات النمو السكاني في مستويات التنمية لمقياس عام لاختلافها من مجتمع لآخر.

ب – كفاءة استغلال العنصر البشري أكثر أهمية من الأعداد المطلقة في تحديد مستويات التنمية ومعدلاتها.

ج – المرونة والسرعة في إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية وأساليب استخدام الموارد عادة تحدد نوعية تأثير النمو السكاني على فرص التنمية.

**خطة البحث:**

يشتمل البحث على ثلاثة أجزاء رئيسة، يناقش الجزء الأول النمو السكاني على المستوى العالمي وديناميكية العلاقة بين النمو السكاني والتحضر، ويركز الجزء الثاني على النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي، أما الجزء الثالث فيستعرض أهم الاستنتاجات والتوجهات المستقبلية لدول المجلس.

**الجزء الأول: النمو السكاني على مستوى العالم:**

يعتبر الانفجار السكاني قضية عالمية لا تقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي. وتشير الدراسات السكانية للأمم المتحدة أن إجمالي سكان العالم قد بلغ ٥,٨ بليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٦م، وأن سكان العالم يتزايد بمعدل ٨٦ مليون نسمة سنوياً. ومن غير المتوقع أن ينخفض هذا المعدل حتى عام ٢٠١٥م. ولاشك أن هذه الزيادة المطردة السنوية في إجمالي سكان العالم قد تهدد حياة البشر. وللاستشهاد على الزيادة المطردة في سكان العالم فقد استغرقت زيادة سكان العالم من ١ بليون إلى ٢ بليون نسمة مدة قاربت ١٢٣ عاماً. أما الزيادة الأخيرة في إجمالي تعداد سكان العالم بمقدار ١ بليون نسمة، أي الزيادة من ٤,٨ بليون نسمة إلى ٥,٨ بليون نسمة فلم تستغرق سوى أحد عشر عاماً فقط، حيث حدثت هذه الزيادة بين عام ١٩٨٧–١٩٨٨م. ولاشك أن

التطلع إلى المستقبل القريب يتطلب الحذر والاهتمام، فوفقاً للتقديرات المتحفظة للأمم المتحدة فمن المتوقع أن يتزايد سكان العالم ليتراوح ما بين ٧ بليون كحد أدنى إلى ٧,٨ بليون كحد أعلى خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥م. وستمثل هذه الزيادة ما يزيد عن إجمالي سكان قارة إفريقيا البالغ ٧٢٠ مليون نسمة (U.N.: State of World Population, 1996).

**النمو السكاني والتنمية الشاملة: قضية غير محسومة:**

يقصد بالتنمية التغيير الهيكلي أو البنياني في الاقتصاد structural changes، والمجتمع كله بهدف القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة حتى لو لم يؤد ذلك إلى رفع مستوى الناتج الوطني لفترة معينة وتهتم عملية التنمية بأساليب استخدام عناصر الإنتاج المختلفة من أيد عاملة وموارد طبيعية ورأس مال بالإضافة إلى التقدم الفني بحيث يمكن تحقيق التنمية المنشودة. وإذا كانت الزيادة في الناتج الوطني هي أهم المعايير الكمية للنمو الاقتصادي Economic Growth فإن جوهر مؤشرات التنمية الاقتصادية Economic Development هو مدى تفعيل المجتمع للقدرات الذاتية لمواطنيه وتوظيفها بما يخدم التطلعات التنموية للمجتمع (الحبيب ١٩٨٥ ص : ز). وبالتالي فإن مقياس التنمية الاقتصادية ليس امتلاك الموارد الطبيعية فقط أو استيراد أحدث تقنيات العصر وإنما المقياس الحقيقي هو تنمية القدرات البشرية Human Resources Development والعناية بالمكونات الخلفية لمشروعات التنمية Pre-requisites كالثقافة والمستوى الحضاري والتعليمي والصحي والاهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعي مثل مشروعات النقل والمواصلات. وكلما تطورت أساليب تنمية الموارد البشرية أصبح المجتمع أقرب إلى استدامة عملية التنمية الشاملة Sustainability of Comprehensive Development.

هذا ويرجع الاهتمام بقضية التزايد السكاني وتأثيرها في التنمية إلى روبرت مالتس الذي يعتبر من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ظهروا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر متأثرين بفكر آدم سميث وديفيد ريكاردو في فترة كانت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي. وتستند أفكار مالتس المتعلقة بتأثير

الزيادات السكانية في التنمية إلى قانون تناقص الغلة Law of Diminishing of productivity الذي يحدث نتيجة للزيادة الكبيرة للسكان على مساحة محدودة من الأرض مما يؤدي إلى التوسع الأفقي عن طريق اللجوء إلى استغلال أراضٍ أقل خصوبة وما يترتب على ذلك من تناقص الإنتاج الإضافي من الأراضي الجديدة، أو عن طريق إضافة أعداد كبيرة من العمالة للمساحة المحدودة من الأراضي الجيدة مما يترتب عليه تناقض في الغلة أو في إنتاجية العمالة الإضافية (pasinetti 1979, P.90). ويرى مالتس أن قانون تناقص الغلة هو النتيجة الحتمية للزيادة المطردة في السكان. واستخدم مالتس النماذج الرياضية لتوضيح طبيعة السباق المحموم وغير المتكافئ بين الزيادات السكانية والقدرة على زيادة الإنتاج الزراعي. وبين مالتس في هذا النموذج أن السكان يتزايدون بمعدل متوالية هندسية وبنسبة معروفة (١٦:٤:٢). في حين أن الموارد الزراعية تتزايد وفقاً لمتوالية حسابية (٣:٢:١)، وأن المحصلة النهائية هي وصول المجتمعات إلى مرحلة المجاعات ما لم تؤد الكوارث الطبيعية إلى تخفيض حجم السكان. ولاشك أن الابتكارات العلمية والتكنولوجية في مجال الزراعة قد أدت إلى تخطي التكهنات المتشائمة التي ظهرت خلال تلك الفترة حول عجز الموارد عن تلبية حاجات الزيادات السكانية المتعاقبة.

ومنذ الحرب العالمية الثانية ازداد اهتمام المجتمع الدولي بقضية الزيادات السكانية وتأثيرها في مستويات المعيشة لشعوب العالم. وربما كان جوليان هكسلي المدير العام لمنظمة اليونسكو في عام ١٩٤٨م هو أول من أطلق الصيحة الأولى في محفل دولي محذراً من ضرورة تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية وإلا فعلى الحضارة الفناء (Clane Roy عالم يفيض بسكانه: عرض لأسباب المشكلة، مترجم، ١٩٩٦). ومنذ ذلك الحين تشكلت العديد من المؤسسات التي تعمل أو تهتم بأمور السكان. ولعل أهم هذه المؤسسات قسم الدراسات السكانية بالسكرتارية العامة للأمم المتحدة ومجلس السكان في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٥٢م والذي أسسه روكفلر الثالث، وهي مؤسسة تعمل في مجال السكان ليس على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل على متسوى العالم.

وفي عام ١٩٦٩ أنشئ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. وخلال تلك الحقبة عقدت الكثير من المؤتمرات الدولية التي ناقشت قضية الزيادات السكانية وأصدرت الكثير من الدراسات المتخصصة والتوصيات العديدة. ولعل أهم هذه المؤتمرات هي مؤتمر روما في عام ١٩٥٤م ومؤتمر بلجراد في عام ١٩٦٥م ومؤتمر بوخارست في عام ١٩٧٤ ومؤتمر المكسيك في عام ١٩٨٤م ومؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤م.

وعلى الرغم من أن الكثير من الدراسات التي استعرضت العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الشاملة منذ الحرب العالمية الثانية لم تصل إلى نتيجة قاطعة، إلا أن الكثير منها اتسم بالحيطة والحذر وغلبت عليه النظرة التشائمية. ويرى روبرت كاسن من جامعة أكسفورد حسب ما ورد بالتقرير الخاص باجتماع المستشارين الاقتصاديين لصندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٢م عن النمو السكاني والتنمية الاقتصادية أن الدراسات والجدل الدائر عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي غلب على الكثير منها طابع الانفعالية والتهويل Emotimalization and Exaggeration، ويضيف كاسن بأن هناك بعض المؤشرات في العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي يصعب الجدل فيها. إلا أن طبيعة العلاقة بين التزايد في حجم السكان والنمو الاقتصادي تعتمد إلى حد كبير على تحديد ماهية النمو الاقتصادي والمؤشرات والمعايير التي تستخدم في قياس ذلك (U.N.: Population Fund: Population Growth and Economic Development, 1992)

ويرى الكثيرون ممن تتسم دراساتهم بالحذر والحيطة أن الزيادات المطردة في حجم السكان تؤدي إلى زيادة معدلات الإعالة وما يترتب على ذلك من انخفاض معدلات الادخال التي تمثل المصدر الأساسي لمعدلات تراكم رأس المال (Capital Formation). ومع انخفاض معدلات تراكم رأس المال تنخفض معدلات الإنتاجية وتتردى معدلات النمو الاقتصادي.

ولعل أهم هذه الدراسات الدراسة الأولى التي أعدها المجلس الوطني للبحوث بالولايات المتحدة الأمريكية National Research Council عن

السكان والتنمية في عام ١٩٧١م وذلك حسب تقرير الأمم المتحدة الخاص بالنمو السكاني والتنمية الاقتصادية لعام ١٩٩٢م، فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الزيادة المطردة للسكان تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي متمثل في انخفاض متوسط دخل الفرد. وعادة ما تؤدي الزيادات السكانية المطردة إلى اختلال كبير وفجوات في توزيع الثروة، حيث تؤدي الزيادات السكانية المطردة إلى هبوط في معدلات الادخار وتكوين رأس المال وتتطلب توجيه جزء كبير من الموارد تجاه القطاع الزراعي لتوفية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء مما يؤثر سلباً على حجم الموارد المالية التي تخصص للقطاعات الإنتاجية الأخرى والخدمية. واستطرد التقرير إلى التحذير من أن الزيادات السكانية المطردة عادة ما تؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد الباحثين عن فرص عمل جديدة بمعدلات تزيد بكثير عن إمكانية توفير فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى ظهور البطالة والبطالة المقنعة Under-Employment بمعدلات تثير القلق. ونظراً لصعوبة استيعاب جزء كبير من الباحثين عن فرص عمل جديدة في القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الصناعة.. فقد يضطرهم الأمر اللجوء إلى القطاعات الخدمية الهامشية أو العودة إلى قطاع الزراعة ومعدلاته الإنتاجية المنخفضة.

وخلال فترة الثمانينيات الميلادية اهتمت دراسات عديدة بمراجعة الدراسات السابقة التي اتسمت بالتشائم فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. وتعد الدراسة الثانية للمجلس الوطني الأمريكي في عام ١٩٨٦م من أهم هذه الدراسات. وخلصت هذه الدراسة إلى أن النمو السكاني يعتبر عاملاً ثانوياً Secondary Factor في التأثير على النمو الاقتصادي، وأن الآثار السلبية للنمو السكاني يمكن التغلب عليها من خلال ردود فعل الأسواق إذا ما أتيحت لهذه الأسواق أن تعمل بحرية ودون تدخل، وفي هذا التقرير لخص اكلي (A. Kelly) ما وصلت إليه هذه الدراسة وهو أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي – إذا ما استخدم لقياسه معدل إنتاجية الفرد Labor productivity – سيكون أسرع في ظل ظروف تتسم

بمعدلات منخفضة للنمو السكاني. إلا أن تأثير النمو السكاني في بعض الدول النامية في خفض معدل إنتاجية الفرد قد يكون تأثيراً غير ملموس. وفي بعض البلدان الأخرى قد يكون للنمو السكاني تأثير إيجابي على معدل إنتاجية الفرد.. ويرجع ذلك إلى أنه لا توجد تقديرات كمية Quantative Estimates يمكن قبولها تحدد بطريقة قاطعة لا مجال فيها للشك طبيعة تأثير النمو السكاني في التنمية. وأن كل الدراسات الموجودة هي دراسات نوعية Qualitative Assessments تعتمد على فرضيات شخصية. وهذه التقديرات الخاصة بتأثير النمو السكاني في النمو الاقتصادي سواء كانت إيجابية أو سلبية تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر ومن معدل نمو سكاني لآخر.

ووصف اكلي (A. Kelly) العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية بأنها علاقة معقدة وأن المشاكل المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة وسوء التغذية وظهور المجاعات هي نتيجة لأسباب متعددة قد يكون النمو السكاني واحداً منها. وبالتالي خلص التقرير إلى أن الاهتمام والتركيز فقط على تخفيض معدلات النمو السكاني كأساس لعلاج مثل هذه المشاكل دون البحث بعمق عن المسببات الهيكلية الأخرى للبطالة وسوء التغذية وانخفاض مستويات المعيشة وعلاجها قد يؤدي إلى نتائج محبطة.

وفي دراسته عن النمو السكاني لدولة البحرين حتى عام ٢٠١٠م وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية بين أبو العطا أن مولارند (Moreland) قد خلص إلى نتائج مماثلة وهي أن نمط العلاقة بين عناصر النمو السكاني من جهة وبين عوامل النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، تتصف بالتعقيد والتشابك كما أنها علاقة مركبة وثنائية الاتجاه (أبو العطا ١٩٩٥م).

ولعل ما يمكن أن نخلص إليه من هذا العرض أن قضية العلاقة بين السكان والتنمية مازالت مجالاً للصراعات الفكرية والجدل حتى الآن. وهذه الصراعات هي أساساً بين أنصار التنمية من ناحية وأنصار تنظيم الأسرة من ناحية أخرى ومع ذلك فإنه يمكن القول إن تأثيرات النمو السكاني على

التنمية قد تكون سلبية أو إيجابية. ففي المجتمعات التي تعاني من نقص في الموارد البشرية وتتوافر بها موارد طبيعة كامنة غير مستغلة فإن النمو السكاني سواء من خلال عناصر طبيعية مثل ارتفاع معدلات المواليد أو عناصر غير طبيعية مثل الهجرة الخارجية تؤدي إلى إحداث توازن في أسواق العمل ويتم من خلاله توفير العنصر البشري الذي يعد أهم عناصر الإنتاج. أما النمو السكاني السريع فهو يشكل عقبة كبرى في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تفتقر إلى الموارد والثورات الطبيعية، فقد يترتب على الزيادة السريعة في النمو السكاني تردٍّ في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة بهذه الدول.

**أ – ديناميكية العلاقة بين تزايد السكان ومستويات التحضر:**

يقصد بمستويات التحضر نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي السكان. ولاشك أن العلاقة بين النمو السكاني من ناحية ونمو المدن والأقاليم من ناحية أخرى علاقة معقدة وليست بالبساطة التي قد يتصورها البعض. ولا يمكن الجزم بتأثيرات كل منهما في الآخر إلا من خلال دراسات متأنية تأخذ في الاعتبار ديناميكية النمو السكاني وديناميكة التحضر والعوامل التي تؤثر بكليهما. وللاستدلال على ديناميكية العلاقة بين السكان والتنمية على مستوى الأقاليم والمدن ومدى تعقد وتشابك هذه العلاقة فقد بين والتر اسارد (W. Isard) أنه مع ولادة كل طفل في إقليم أو مدينة، تزداد حاجة تلك المدينة إلى خدمات العاملين في القطاع الصحي.. ومع هجرة عامل وأسرته من مدينة إلى أخرى فكلا المدينتين تتأثران بذلك، فيزداد حجم الإنفاق في مدينة الوصول بفعل هذا العامل وأسرته ويزداد معه إنفاق حكومة المدينة على الخدمات المطلوبة. وبهدف توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على الخدمات الإضافية المطلوبة تقوم المدينة بفرض ضرائب جديدة على سكان المدينة. وتصل هذه النبضات إلى مدن ومناطق أخرى فيزداد حجم الاستيراد نتيجة لهجرة السكان إلى مدينة أو منطقة معينة وتقل في مناطق ومدن أخرى، ويترتب على تغير طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المدن والمناطق تحرك في رؤوس الأموال.

وتؤثر كل هذه التغيرات على نمط توطن الصناعات وفي استخدامات الأراضي وحركة تنقل الأفراد والبضائع. وكل هذه النبضات يكون لها تأثير يفوق حجمها مرات متعددة بفعل مضاعف الاستهلاك والاستثمار Consumption and Investment Multipliers وذلك نتيجة للتداخل في العلاقات الوظيفية والإنتاجية بين المناطق والمدن (Isard, 1975, P.1-4).

**ب – العناصر المسببة للتحضر:**

لاشك أن النمو الحضري المتمثل في التزايد المستمر في نسبة سكان المناطق الحضرية إلى جملة السكان يستمد مصادره من أربعة عناصر:

١ – النمو الطبيعي للسكان.

٢ – الهجرة من الداخل والخارج.

٣ – ضم القرى والأرياف والبوادي إلى جسم المدن.

٤ – القرارات الإدارية البلدية والتنظيمية التي يتم بواسطتها تصنيف بعض التجمعات السكانية الريفية على أنها حضرية.

وتختلف أهمية كل من العناصر الأربعة مع اختلاف مراحل التحضر، فعندما تكون مستويات التحضر منخفضة نسبياً خاصة عندما يكون الفرق ضئيل بين معدلات الخصوبة للسكان في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية يكون عامل الهجرة أحد أسباب اختلاف معدلات النمو بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وفي الحالات التي تكون فيها مستويات التحضر عالية يكون لمعدل الزيادات الطبيعية في حجم سكان الحضر أثر أكثر فعالية في تحديد معدلات زيادة نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان. إضافة إلى ذلك فعندما تتزايد الفرص الاقتصادية بمعدلات سريعة بالمراكز السكانية الحضرية فإن تأثير الهجرة الوافدة في استمرار نمو هذه المناطق الحضرية يكون أكثر فعالية. ويحدد النمو الطبيعي للسكان بالفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات لكل ألف من السكان. ومن الملاحظ عموماً أن معدلات النمو الطبيعي للسكان بالمناطق الحضرية عادة ما تكون منخفضة عنه في المناطق الريفية وقد يرجع ذلك إلى اختلاف مستويات التعليم ومعدلات

الدخول. وعلى مستوى العالم فإن ما يعادل ٦٠٪ من إجمالي الزيادة في سكان الحضر ترجع أساساً إلى النمو الطبيعي للسكان، أما تأثير الهجرة على معدلات التحضر فتختلف من دولة لأخرى، وداخل الدولة الواحدة من منطقة لأخرى ومن وقت لآخر.

ويمثل ضم القرى والأرياف والبوادي إلى جسم المدن مصدراً آخر من مصادر زيادة نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان، فلاشك أن التوسع العمراني لكثير من المدن المتوسطة والصغيرة عادة ما يؤدي إلى تلاحم هذه المدن مع بعض القرى ومناطق البادية المجاورة. وجدير بالذكر أن نسبة عدد البدو إلى جملة السكان تتناقص تدريجياً بمنطقة شبه الجزيرة العربية عموماً نتيجة لتحولهم من البداوة إلى سكنى المدن، هذا بالإضافة إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومات لتوطين البدو وتشجيعهم على الاستقرار بما يساعد على توفير الخدمات بأسلوب يتسم بالكفاءة ويزيد من فرص التعليم والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية.

وتمثل القرارات البلدية والتنظيمية التي يتم بواسطتها تصنيف بعض التجمعات السكانية الريفية على أنها حضرية مصدراً آخر من مصادر زيادة نسبة سكان الحضر، وفي الدول العربية عموماً ومنها دول المجلس فإن ذلك عادة ما يتم على أساس مدى تواجد خدمات معينة مثل الخدمات الصحية والتعليمية أو الزيادة في حجم سكان هذه التجمعات القروية والتي يترتب عليها زيادة مخصصات الدولة المالية والتوسع في حجم الجهاز الإداري، وليس على أساس التغير في طبيعة الأنشطة الاقتصادية مثل دخول الصناعات أو زيادة في نسبة القوى العاملة في الأنشطة غير الزراعية. والمشكلة هنا تكمن في أنه على الرغم من تصنيف هذه التجمعات السكانية على أنها مناطق حضرية إلا أن السلوكيات الاجتماعية لقاطنيها تظل لفترة غير قصيرة تتسم بالسلوكيات الريفية. ولا تقتصر هذه السلوكيات على سكان هذه التجمعات السكانية بل أيضاً تنتشر بين السكان الريفيين الذين يهاجرون ويستوطنون بالمدن.

وتمثل كل من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والهجرة الخارجية أهم العناصر المسببة للتحضر. وعلى مستوى الدولة الواحدة فقد يترتب على الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بعض المزايا أو المضار لكل من المنطقة الطاردة والمنطقة الجاذبة للسكان. وتحدد طبيعة ومستوى هذه المزايا أو المضار على كل من مناطق الجذب أو الطرد السكاني بخصائص ترتبط بمراحل التنمية في هذه المناطق. هذا وقد حاز موضوع الهجرة على كثير من اهتمام الباحثين، وتناولت الكثير من الدراسات موضوع الهجرة على مستوى الدول ومستوى العالم. وخلصت الكثير من الدراسات إلى أن أهم دوافع الهجرة هي أسباب اقتصادية إما بحثاً عن فرص عمل أو نتيجة لاختلاف معدلات الأجور والدخل بين المناطق أو المدن المختلفة. فعلى سبيل المثال خلص كل من لانسنج وميلر (Lansing & Miller) حسب ما يذكره موريسون (Morrison, 1978) في دراستهم عن التحركات الجغرافية للسكان بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه من بين كل أربعة أفراد ينتقلون بين الولايات فإن ثلاثة من هؤلاء الأفراد ينتقلون لأسباب اقتصادية.

وعادة ما تشكل الهجرة آلية تصحيحية Adjustment Mechanizm للظروف الاقتصادية في كل من مناطق الطرد والجذب السكاني. فعادة ما تؤدي الهجرة إلى تخفيض حجم العمالة الزائدة في مناطق الطرد بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية في هذه المناطق. وفي مناطق الجذب تؤدي الهجرة الوافدة إلى تخفيف حدة المنافسة على قوة العمل نتيجة لزيادة عرض العمالة. ومع أن الهجرة الداخلية قد تكون في بدايتها آلية تصحيحية، إلا أن استمرارها لمدة طويلة عادة ما يؤدي إلى استنزاف العنصر البشري الفاعل وتهميش اقتصاديات المناطق المهاجر منها لدرجة لا تصبح فيه قادرة على جذب استثمارات صناعية جديدة نتيجة لعدم توافر القوى البشرية اللازمة. ومما يجعل مشاكل الهجرة أكثر تعقيداً بالنسبة لمناطق الطرد السكاني، إن هذه الهجرة عادة ما تكون مرغوبة ومفضلة بين الشباب في سن العمل، وذوي

المؤهلات وذوي الكفاءات والخبرة الباحثين عن فرص أفضل، ومن يطمحون في الصعود على السلم الاجتماعي. وعادة ما يتخلف عن تيار الهجرة والنزوح المسنين وذوي الخبرات والمستويات التعليمية المحدودة بما يؤدي إلى انخفاض كبير في نوعية العمالة بمناطق الطرد السكاني مما يجعل الصناعات التي تبحث عن مناطق تتوافر فيها العمالة المدربة تحجم عن التوجه إلى مثل هذه المناطق والتوطن فيها.

وهناك مشكلة أخرى ليست أقل أهمية ترتبط بالهجرة وهي أن معظم المهاجرين من المناطق الريفية يتجهون مباشرة إلى المدن الكبرى بدلاً من المدن المتوسطة أو الصغيرة التي تقع على مقربة منهم، هذا بدوره يؤدي إلى الزيادة السريعة في حجم المدن الكبرى أو التحضر الزائد والاضمحلال المستمر في حجم ووظائف المدن المتوسطة والصغيرة. وعادة ما يترتب على ذلك اختلال في التوازن الحجمي في منظومات المدن ووظائفها وتظهر المدن المليونية على حساب نمو المدن المتوسطة والصغيرة.

وبالنسبة للهجرة الخارجية تتبع الدول المضيفة سياسات متعددة فيما يتعلق بالهجرة إليها. وقد تختلف هذه السياسات من فترة لأخرى وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة الواحدة. ومع أنه من النادر أن نجد في الوقت الحاضر دولاً تتبع سياسة الباب المفتوح حيث يسمح بالهجرة لأفواج غير محدودة بغض النظر عن مدى الحاجة إلى مهاراتهم وخبراتهم الفنية، إلا أن الكثير من الدول الصناعية مازالت تسمح بالهجرة المقننة في تخصصات ومهن معينة تعاني هذه الدول من نقص فيها. وعلى سبيل المثال فمع أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم سياسة الحصص Quota System والتي يتم بمقتضاها تحديد عدد المهاجرين إليها من دول العالم وفقاً لمعايير معينة إلا أنه في السنوات الأخيرة سمحت بزيادة حجم الهجرة في التخصصات المرتبطة بتقنية المعلومات وذلك بعد موافقة السلطات التشريعية. وهناك دول أخرى كاليابان تعتبر سياسات الهجرة إليها أقرب إلى سياسة الباب المغلق لأسباب عنصرية واقتصادية. أما في دولة كسويسرا

مثلاً فإن سياسة الهجرة إليها أقرب إلى الاصطفاء Selective Migration وتقتصر في معظم الأحيان على رجال الأعمال ذوي رؤوس الأموال الكبيرة. أما في دول مجلس التعاون الخليجي فإن سياسة الهجرة إليها تختلف كثيراً في الوقت الحاضر عما كانت عليه خلال فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات الميلادية. فخلال تلك الفترة كانت سياسة الهجرة أقرب إلى سياسة الباب المفتوح نتيجة لظروف الطفرة الاقتصادية التي مرت بها معظم دول المجلس ونقص العمالة الوطنية في معظم الحرف والمهارات. وخلال حقبة التسعينيات الميلادية بدأت دول المجلس في التقليص التدريجي لاستقدام العمالة وأصبحت سياساتها في الاستقدام أكثر تقنيناً وتتركز على المهن والمهارات التي مازالت تعاني من نقص في الكفاءات الوطنية. وعموماً فإن هجرة الكفاءات العالية على الرغم من أنها تمثل دعماً لاقتصاديات الدول المستضيفة إلا أنها تمثل استنزافاً للعقول البشرية Brain Drain من الدول المهاجر منها.

ومع أن أكثر المفكرين والباحثين في شئون الهجرة الدولية للكفاءات العالية يرجعونها لأسباب اقتصادية مثل عدم توافر فرص عمل مجزية تتيح التقدم الوظيفي وتسمح بالابتكارات والاختراعات إلا أن هجرة الكفاءات العالية من الدول النامية وخاصة تجاه الدول الصناعية ترجع أيضاً إلى عدم توافر دعامات البحث العلمي والتقدم التقني وضعف أو غياب المخصصات المالية لذلك.

ومما سيجعل مشكلة التحضر على المستوى العالمي أكثر تعقيداً في المستقبل القريب أن أغلب الزيادات المتوقعة في سكان الحضر في العالم ستكون في الدول النامية، وتشير التقديرات المتاحة من إدارة الدراسات السكانية بالأمم المتحدة أن نصيب الدول النامية سيبلغ ٩٢,٩٪ من إجمالي الزيادة المتوقعة في سكان الحضر في العالم خلال السنوات العشر القادمة. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد تركز نسبة عالية من سكان الحضر في العالم بالمدن المليونية. ففي عام ١٩٥٠ لم يزد عدد المدن المليونية في العالم

عن ٥٠ مدينة. وفي عام ١٩٩٥ أي خلال فترة خمسة وأربعين عاماً فقط ازداد عدد المدن المليونية بأكثر من خمس مرات ليبلغ ٢٨٠ مدينة، ويتوقع أين يتضاعف هذا العدد مع حلول عام ٢٠١٥م. وتشير الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن المدن المليونية الجديدة خلال فترة الخمس عشرة سنوات القادمة ستكون كلها في الدول النامية مما سيشكل تحدياً كبيراً لهذه الدول خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين (U.N.: World Population Prospects, 1995).

وفيما يتعلق بمدى انتشار المدن المليونية بالوطن العربي فقد بلغ عدد هذه المدن بالوطن العربي ١٨ مدينة خلال عام ١٩٩٦م. وتمثل القاهرة أكبر هذه المدن المليونية في حين تمثل مدينة الكويت أصغرها. ويبلغ إجمالي سكان المدن المليونية في الوطن العربي في عام ١٩٩٦م ٤٨,٠ مليون نسمة. ومن المتوقع أن يزيد هذا الإجمالي ليبلغ ٧٧,٦ مليون مع حلول عام ٢٠١٥م. ويوضح الشكل رقم (١) والجدول رقم (١) المدن المليونية بالعالم العربي لعام ١٩٩٦م وتقديرات السكان بها لعام ٢٠١٥م.

**شكل رقم (١): المدن المليونية بالوطن العربي**

## جدول رقم (١)
## سكان المدن المليونية في الوطن العربي لعام ١٩٩٦م
## وتقديرات سكان هذه المدن لعام ٢٠١٥م (بالمليون)

| المدينة | الدولة | السكان عام ١٩٩٦م | تقديرات السكان لعام ٢٠١٥م |
|---|---|---|---|
| القاهرة | مصر | ٩,٩ | ١٤,٤ |
| بغداد | العراق | ٤,٤ | ٦,٩ |
| الجزائر | الجزائر | ٣,٨ | ٦,٤ |
| الاسكندرية | مصر | ٣,٧ | ٥,٤ |
| الدار البيضاء | المغرب | ٣,٢ | ٤,٨ |
| الرياض | السعودية | ٢,٨ | ٥,٢ |
| الخرطوم | السودان | ٢,٣ | ٤,٧ |
| دمشق | سوريا | ٢,١ | ٣,٥ |
| بيروت | لبنان | ١,٩ | ٢,٥ |
| حلب | سوريا | ١,٩ | ٣,٣ |
| أربيل | العراق | ١,٩ | ٣,٨ |
| تونس | تونس | ١,٨ | ٢,٥ |
| طرابلس | ليبيا | ١,٨ | ٣,١ |
| جدة | السعودية | ١,٦ | ٢,٨ |
| الرباط | المغرب | ١,٣ | ٢,١ |
| شبرا الخيمة | مصر | ١,٣ | ٢,٤ |
| عمان | الأردن | ١,٢ | ٢,٣ |
| الكويت | الكويت | ١,١ | ١,٥ |
| **إجمالي سكان المدن المليونية بالوطن العربي** | | **٤٨,٠** | **٧٧,٦** |

**المصدر:**

United Nations, DESA, Urban Agglomerations 1996, Publication ST/ESA/SER.A/163

**الجزء الثاني: النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي:**

**أ – تأثير النمو الطبيعي للمواطنين:**

يتمثل النمو الطبيعي للسكان في الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات لكل ألف من السكان.. ومع أن معدلات النمو الطبيعي للسكان المواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنها إذا أخذت مجتمعة فهي عالية مقارنة بالمستويات العالمية. وقد بلغ معدل النمو الطبيعي للسكان المواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ٣,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٩٨م، وذلك بسبب معدلات المواليد العالية والانخفاض المستمر في المستوى العام للوفيات. ويمكن إرجاع المعدلات العالية للمواليد لأسباب اقتصادية واجتماعية وبيولوجية. فمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي هي مجتمعات شابة يمثل فيها الشباب في سن الزواج والإناث في سن الخصوبة نسبة عالية من السكان. ولاشك أن ارتفاع مستويات الدخل يوفر الفرص الاقتصادية لتربية عدد أكبر من الأطفال. إضافة إلى ذلك فإن النظام القبلي وغياب برامج تنظيم النسل لأسباب متعددة كلها عوامل تؤدي إلى زيادة الإنجاب. أما بالنسبة لأسباب الانخفاض المستمر في معدلات الوفيات بصفة عامة وبين الأطفال بصفة خاصة فيرجع إلى التحسن المستمر في مستويات الصحة العامة وزيادة الوعي الصحي وتحسن معدل ثقافة الإناث وتوفر المياه الصالحة للشرب.

ونتيجة لانخفاض معدلات الوفيات عامة ووفيات الأطفال خاصة أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بمعدلات منخفضة لوفيات الأطفال، وهذه المعدلات تنخفض عن المتوسط العام لمعدلات الوفيات للأطفال بالعالم (جدول رقم ٢).

وهذا وتعتبر زيادة الإنجاب وكبر حجم الأسر مرحلة طبيعية انتقالية من مراحل النمو السكاني. ومع دخول دول مجلس التعاون النضوج السكاني

مع سيادة وسائل الإصلاح في شتى نواحي المجتمع فمن المتوقع أن تتجه معدلات المواليد إلى الهبوط وما قد يترتب على ذلك من نمو طبيعي معتدل للسكان.

**جدول رقم (٢)**

**معدلات وفيات الأطفال بدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٤م**

| الدولة | معدل وفيات الأطفال |
|---|---|
| المملكة العربية السعودية | ٢٩ |
| الكويت | ٢٨ |
| الإمارات العربية المتحدة | ١٩ |
| البحرين | ١٨ |
| قطر | ٢٠ |
| عمان | ٣٠ |
| **المتوسط العالمي** | **٦٤** |

**المصدر:** المطري، السيد خالد: سكان المملكة العربية السعودية، الدار السعودية للنشر، الرياض، ١٩٩٨م، جدول رقم ٩، ص ٤٢.

**ب – تأثير العمالة الوافدة:**

توضح البيانات الواردة بجدول رقم (٣) أن إجمالي السكان المواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي قد ازداد من ٧,٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٠م إلى ١٨,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٨ أي أن إجمالي السكان المواطنين قد تضاعف بما يعادل مرتين ونصف خلال ٢٨ عاماً. وعلى الرغم من اختلاف معدلات النمو السنوي للسكان بين دول المجلس، إلا أن معدل النمو السنوي للسكان المواطنين بدول المجلس مجتمعة قد بلغ ٣,٤٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٩٨م. وتختلف الصورة تماماً بالنسبة للسكان الوافدين فيوضح نفس الجدول أنه خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٩٨م تزايد

إجمالي عدد السكان الوافدين المقيمين بدول المجلس من ١,١ مليون نسمة إلى ١٠,٣ مليون نسمة أي تضاعف عددهم بما يقارب عشر مرات. وعلى الرغم من اختلاف معدلات الزيادة في أعداد الوفادين والمقيمين بكل دولة من دول المجلس إلا أن معدل الزيادة العام لإجمالي الوافدين بدول المجلس مجتمعة قد بلغ ٨,٥٪ سنوياً خلال الفترة ٧٠-٩٨م.

ومع أن الجدول رقم (٣) يؤكد تزايد عدد الوافدين المقيمين خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م في جميع دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن نسبة الزيادة قد تباينت من دولة لأخرى. فقد سجلت زيادة عدد الوافدين أعلى معدلاتها خلال تلك الفترة بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث تزايد عدد الوافدين من ٣٥ ألف نسمة في عام ١٩٧٠م إلى ١,٣٨ مليون وافد في عام ١٩٩٠م أي بزيادة تقترب من ٤٠ مرة، وقد تلت المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة في الزيادة في عدد الوافدين المقيمين خلال تلك الفترة، حيث ازداد عدد الوافدين المقيمون من ٤٤١ ألف مقيم إلى ٦,٠١ مليون مقيم أي بزيادة تعادل إثنى عشرة مرة. وفي كل من الكويت وقطر والبحرين فإن زيادة عدد الوافدين المقيمين خلال نفس الفترة تراوحت بين ثلاث وأربع مرات. ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو سلطنة عمان حيث ازداد عدد المقيمون فيها من ١٠٧ ألف إلى ٣٠٤ ألف مقيم أي ما يقل عن ثلاث مرات. ويمكن إرجاع هذه الزيادة المطردة في عدد الوافدين المقيمين بدول المجلس خلال تلك الفترة إلى عوامل داخلية وخارجية تمثل قواسم مشتركة. أما العوامل الداخلية فإنه في خلال الفترة قبل اكتشاف البترول وإنتاجه تجارياً، كانت القطاعات الاقتصادية بمعظم دول المجلس قطاعات تقليدية وبالتالي كان العرض والطلب على العمالة الفنية كماً وكيفاً محدوداً ولم تكن هناك اختناقات في سوق العمل. ومع زيادة عائدات النفط وتبني دول المجلس برامج تنموية طموحة في مجال بناء هياكل البنية الأساسية

والإسكان حدث اختلال كبير بين العرض والطلب على العمالة، ولم يصبح عرض العمالة الوطنية المحدود كافياً للوفاء باحتياجات الطلب المتزايد على العمالة وبالتالي ظهرت الحاجة الماسة إلى أعداد متزايدة من العمالة الأجنبية بهدف الموازنة بين العرض والطلب.

**جدول رقم (٣)**

**توزيع سكان دول مجلس التعاون الخليجي بين مواطنون ومقيمون (بالألف)**

| الدولة | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|
| **المملكة العربية السعودية** | | | | |
| المواطنون | ٥,٧٥٩ | ٦,٩٨٠ | ٨,٨٦٠ | ١٤,٤٧٠ |
| المقيمون | ٤٤١ | ٢,٣٩٠ | ٦,٠١٠ | ٥,٥٠٤ |
| إجمالي السكان | ٦,٢٠٠ | ٩,٣٧٠ | ١٤,٨٧٠ | ٢٠,١٧٤ |
| نسبة المقيمين لإجمالي السكان | ٪٧,٧ | ٪٢٥,٥ | ٪٤٠ | ٪٢٨,٣ |
| **الكويت** | | | | |
| المواطنون | ٣٤٧,٤ | ٥٦٥,٨ | ٥٦٨ | ٧٧٣ |
| المقيمون | ٣٩١,٣ | ٧٩٢,٧ | ١,٢٨٨ | ١,٤٩٣ |
| إجمالي السكان | ٧٣٨,٧ | ١,٣٥٨ | ١,٨٥٦ | ٢,٢٦٦ |
| نسبة المقيمين لإجمالي السكان | ٪٥٣ | ٪٥٩ | ٪٦٩ | ٪٦٥ |
| **الإمارات العربية المتحدة** | | | | |
| المواطنون | ١٩٥ | ٢٨٣ | ٤٨٣ | ٦٥٤ |
| المقيمون | ٣٥ | ٧٥٩ | ١,٣٨٤ | ٢,٠٠٩ |
| إجمالي السكان | ٢٣٠ | ١,٠٤٢ | ١,٨٦٧ | ٢,٦٦٣ |
| نسبة المقيمين لإجمالي السكان | ٪١٥,٣ | ٪٧٢,٩ | ٪٧٤ | ٪٧٥ |
| **البحرين** | | | | |
| المواطنون | ١٧٢ | ٢٣٢ | ٣١٣ | ٣٧٣ |
| المقيمون | ٤٨ | ١٠٨ | ١٨٦ | ٢٥٣ |
| إجمالي السكان | ٢٢٠ | ٣٤٠ | ٤٤٩ | ٦٢٦ |
| نسبة المقيمين لإجمالي السكان | ٪٢٢ | ٪٣٢ | ٪٣٧ | ٪٤٠ |

## تابع/جدول رقم (٣)

| الدولة | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|
| **قطر** | | | | |
| المواطنون | ٦٨ | ٩٤ | ١٢٨ | ١٤٣ |
| المقيمون | ٣٦ | ١٢٤ | ٢٩١ | ٤٠٤ |
| إجمالي السكان | ١٠٤ | ٢١٨ | ٤١٩ | ٥٤٧ |
| نسبة المقيمين لإجمالي السكان | ٪٣٤,٣ | ٪٥٧ | ٪٦٩,٤ | ٪٧٤ |
| **سلطنة عمان** | | | | |
| المواطنون | ٦١٨ | ٩٠٥ | ١,٣٢٣ | ١٧٥٣ |
| المقيمون | ١٠٧ | ١٨٩ | ٣٠٤ | ٦٤٤ |
| إجمالي السكان | ٧٢٥ | ١,٠٩٤ | ١,٦٢٧ | ٢٣٩٧ |
| نسبة المقيمين لإجمالي السكان | ٪١٤,٨ | ٪١٧,٣ | ٪١٨,٥ | ٪٢٦,٩ |
| **إجمالي دول المجلس** | | | | |
| المواطنون | ٧,١٥٩,٤ | ٩,٠٥٩,٨ | ١١,٦٧٥ | ١٨,١٦٦ |
| المقيمون | ١,٠٥٨,٢ | ٤,٣٦٢,٧ | ٩,٤٦٣ | ١٠,٣٠٧ |
| إجمالي السكان | ٨,٢١٧,٧ | ١٣,٤٢٢,٥ | ٢١,١٣٨ | ٢٨,٤٧٣ |
| نسبة المقيمين لإجمالي السكان | ٪١٢,٩ | ٪٣٢,٥ | ٪٤٤,٨ | ٪٣٦,٢ |

**المصادر:**

- بالنسبة لسكان المملكة العربية السعودية استخدمت بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٢م ومعدلات النمو السكاني بين ١٩٧٤-١٩٩٢م.
- بالنسبة لدولة الكويت استخدمت بيانات ١٩٧٠، ١٩٨٥ الواردة في جدول رقم ١ ص١٢١، مقالة El Shalakani, Al sabah.
- بالنسبة لبيانات عام ١٩٩٨ لجميع دول مجلس التعاون، جدول رقم ١ كشوف البيانات الديموجرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الأمم المتحدة - العدد ١٠ - ١٩٩٩م.
- بالنسبة للبيانات الأخرى تم تجميعها من إحصائيات مجلس التعاون الخليجي.

ومع انتهاء فترة اكتمال بناء هياكل البنية الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي والهبوط النسبي في معدلات نمو قطاعي البنية الأساسية

والإسكان في بداية التسعينيات الميلادية بدأت معدلات الزيادة في أعداد الوافدين تنخفض بكثير عن معدلات زيادتها السابقة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م بل أن بعض دول المجلس بدأت تشهد انحساراً في أعداد الوافدين المقيمين (الشكل رقم ٢). وكان الانخفاض الكبير في معدلات زيادة عدد الوافدين واضحاً للغاية في المملكة العربية السعودية حيث لم يزد عدد الوافدين الجدد بها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨م عن ٤١٠ ألف. أما في دولة الكويت فإن الزيادة في عدد الوافدين خلال نفس الفترة لم تتعد ٢٠٥ ألف ممثلة في ذلك ٢٪ سنوياً على مدى السنوات الثمان وانخفضت أيضاً حدة توافد مقيمين جدد لدولة البحرين التي لم تتعد ٦٧ ألف خلال نفس الفترة. أما في كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر فإن زيادة عدد الوافدين في كل منهما على الرغم من كونها مازالت ملحوظة إلا أن معدلات هذه الزيادة قد انخفضت بكثير عن الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠م ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو سلطنة عمان حيث تضاعف عدد الوافدين إلى السلطنة خلال نفس الفترة.

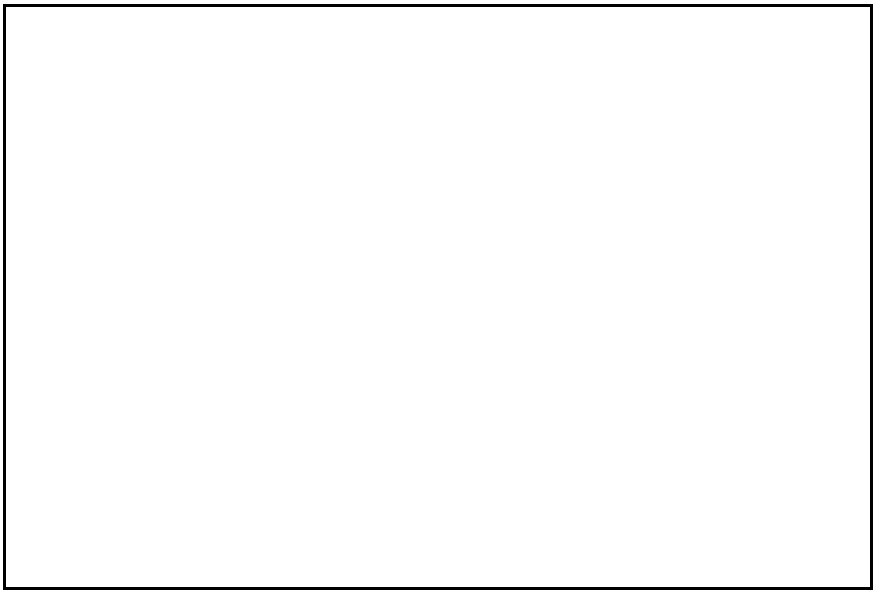

**شكل رقم (٢): التوزيع النسبي للمقيمين بدول مجلس التعاون الخليجي**

وعلى الرغم من انخفاض حدة توافد المقيمين الجدد للعمل بدول المجلس منذ بداية التسعينيات، إلا أن إجمالي الوافدين المقيمين مازال يمثل نسبة كبيرة من إجمالي سكان دول المجلس. ووفقاً لبيانات عام ١٩٩٨م الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة فإن هذه النسبة بلغت أعلاها في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث بلغت نسبة الوافدين المقيمين ٧٥٪ و٧٣٪ من إجمالي السكان لكل من الدولتين على التوالي في عام ١٩٩٨م. وتبلغ نسبة الوافدين المقيمين لإجمالي السكان بالكويت ٦٥٪ وبالبحرين ٤٠٪. أما أقل هذه النسب فهي في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية حيث تبلغ ٢٦,٩٪ و٢٨,٣٪ بكلتا الدولتين على التوالي.

ولاشك أن الهجرة المتزايدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد أدت إلى إحداث تغييرات ديموجرافية في التركيبة السكانية فارتفعت نسبة المقيمين لإجمالي سكان المملكة العربية السعودية من ٧,٧٪ في عام ١٩٧٠م إلى ٢٨,٣٪ في عام ١٩٩٨م. وارتفعت نسبة الوافدين المقيمين خلال نفس الفترة بدولة الإمارات من ١٥,٣٪ إلى ٧٥٪ وفي البحرين من ٢٢٪ إلى ٤٠٪ وفي قطر ارتفعت النسبة من ٣٤,٣٪ إلى ٧٣٪. وفي سلطنة عمان ارتفعت النسبة من ١٤,٨٪ إلى ٢٦,٥٪.

ونخلص من هذا التحليل إلى أن الزيادة الكبيرة في سكان دول مجلس التعاون الخليجي يمكن إرجاعها إلى عاملين أساسيين وهما الارتفاع النسبي في معدلات النمو الطبيعي للسكان المواطنين بهذه الدول مقارنة بالدول الصناعية. أما العامل الثاني فهو هجرة العمالة الوافدة وإقامتها وذويها بهذه الدول، هذا وكان تأثير العمالة الوافدة على نمو سكان دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحاً خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م وهي الفترة التي عاصرت التوسع الكبير في مجالات التنمية في المجلس خاصة فيما يتعلق بقطاعات التشييد والبناء التي تتسم بالحاجة إلى عمالة كبيرة. ومنذ عام

١٩٩٠م يلاحظ أن معدلات توافد عمالة جديدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بدأت في الانخفاض بشكل واضح.

**مستقبل السكان في دول مجلس التعاون الخليجي:**

إن السؤال الذي يطرح نفسه ويتطلب الإجابة هو إلى أي مدى ستمثل الزيادات السكانية مستقبلاً بدول مجلس التعاون الخليجي خطراً على مستويات المعيشة ومعدلات نموها الاقتصادي؟.. لاشك أن الإجابة على مثل هذا السؤال ليست بالسهلة، وعلى الرغم من صعوبة الإجابة عن مثل هذا السؤال واختلاف ظروف كل دولة من دول المجلس والمرحلة التي تمر بها في مسيرة التنمية فمن الملاحظ أن القاعدة السكانية لإجمالي السكان المواطنين بدول المجلس مازالت صغيرة حيث بلغ إجمالي السكان المواطنين بدول المجلس مجتمعة ١٨,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٨م ومع استمرار زيادة السكان المواطنين بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ ٣,٤٪ سنوياً فقد يبلغ إجمالي السكان المواطنين بدول المجلس ٣٧,٨ مليون مواطن خلال العشرين عاماً القادمة.

واستناداً إلى النظرية الديموجرافية الانتقالية التي توضح أن المجتمعات عادة ماتمر بثلاث مراحل أساسية للنمو السكاني حيث تتسم المرحلة الأولى بارتفاع معدلات المواليد والوفيات معاً، ثم تليها المرحلة الانتقالية التي يترتب فيها على انتشار التعليم والرعاية الصحية انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد عند مستوياتها المرتفعة وما يترتب على ذلك من اتساع الهوة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ثم تنتهي المجتمعات إلى مرحلة النضوج السكاني التي تتسم باتجاه معدلات المواليد إلى الانخفاض بعد أن تكون معدلات الوفيات قد هبطت إلى أدنى مستوياتها وينخفض بذلك معدل الزيادة الطبيعية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار نتائج التحليلات السابقة يتضح أن المرحلة الانتقالية هي المرحلة التي تمر بها دول المجلس. وحيث أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى عادة ما يتم على

المدى الطويل فإن ذلك يجعل مهمة التوقع بالفترة الزمنية التي ستنتقل فيها دول المجلس إلى مرحلة النضوج السكاني درباً من دروب التكهن، إلا أن ما يمكن أن مخلص إليه هو أن معدلات النمو السكاني مستقبلاً ستتجه نحو الاستقرار عند معدلات أقل مما هي عليه حالياً وأن توقعات زيادة السكان بافتراض استمرار المعدلات الحالية ستمثل السقف الأعلى للزيادات المتوقعة.

وفي ظل الظروف العالمية التي تحتم إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهود الحثيثة لمجلس التعاون في تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المجلس بما يسمح بانتقال العمالة ورؤوس الأموال وحرية التجارة بين دول المجلس وإذا ما أخذنا في الاعتبار مساحة دول المجلس مجتمعة والموارد الطبيعية الموجودة بها والمراحل التنموية التي تمر بها وإمكانية تنويع القاعدة الاقتصادية لهذه الدول والتوسعات المتوقعة في الصناعات الكيماوية والبترولية فإن فرص التنمية بدول المجلس مازالت كبيرة. فعلى سبيل المثال فإن المملكة العربية السعودية تعمل جاهدة على تهيئة مناخ الاستثمار.. وانطلاقاً من ذلك فقد أصدر مجلس الوزراء في شهر إبريل عام ٢٠٠٠م قراراً بإنشاء هيئة عامة للاستثمار تعنى بتنظيم عمليات تعزيز الاستثمار الأجنبي وتزامن ذلك مع إقرار نظام الاستثمار الأجنبي.. وبدأت المملكة العربية السعودية في نفس الشهر عمليات التفاوض مع اثنتي عشرة شركة من الشركات النفطية العالمية والتي ترغب في الاستثمار في قطاعي النفط والغاز بالمملكة وبلغت عروض تلك الشركات أكثر من ١٠٠ مليار دولار والتي تعمل على توفير نحو ١,٨ مليون فرصة عمل للسعوديين (عرب، مايو ٢٠٠٠م). ولاشك أن استمرار التوجهات التي بدأت منذ عام ١٩٩٠م في تخفيض نسبة الوافدين إلى إجمالي السكان وتوطين فرص العمل الجديدة ستدعم هذه الفرص التنموية وستفقد الهجرة الخارجية المتمثلة في العمالة الوافدة وأسرها أهميتها كعنصر فعال في زيادة السكان.

وعليه قد نخلص إلى أن الزيادة المتوقعة في السكان المواطنين بدول المجلس خلال العشرين عاماً القادمة إذا ما صاحبها استمرار في التوجه نحو تخفيض حجم العمالة الوافدة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتوطين فرص العمل فإن هذه الزيادات السكانية قد لا تكون منذراً لخطر يشابه الأخطار التي تواجه الدول ذات الموارد المحدودة والقاعدة السكانية الكبيرة.

هذا وقد خلص إلى نفس النتيجة ر. شو (R. Paul Shaw) في دراسته عن «مدى اكتظاظ الدول العربية بالسكان» (Shaw, 1982) حيث أوضح أنه بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط ومنها بالطبع دول مجلس التعاون الخليجي التي حافظت على التوازن بين العرض والطلب على العمالة عن طريق استقدام أيدي عاملة أجنبية بأعداد كبيرة، فإن هذه الدول إذا ما أخذ في الاعتبار حاجتها للقوى العاملة فإن إجمالي سكان مواطني المجلس قد تكون أقل مما يجب أن تكون عليه Under-Populated.

**التحضر بدول مجلس التعاون الخليجي:**

تعتبر مستويات التحضر بدول مجلس التعاون الخليجي من أعلى المستويات في العالم إذ تظهر البيانات المتاحة من مصدر واحد لجميع دول المجلس في عام ١٩٩٤م (الجدول رقم ٤) أعلى مستويات للتحضر في الكويت وقطر والبحرين حيث بلغت ٩٠٪ أو ما يفوق ذلك. وفي نفس العام بلغت نسبة التحضر في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ٧٩,٧٪ و٨٣,٥٪ لكل من الدولتين على التوالي. ولعل الاستثناء الوحيد من هذا النمط هو سلطنة عمان التي بلغ مستوى التحضر فيها ١٢,٧٪ في نفس العام. ولاشك أن معدلات التحضر هذه في معظم دول المجلس تفوق ليس فقط المتوسط العام على مستوى العالم في عام ١٩٩٤م والذي بلغ ٤٤,٨٪ بل أيضاً تفوق متوسط مستويات التحضر في الدول المتقدمة والتي بلغت ٧٤,٤٪ عن نفس العام.

## جدول رقم (٤)
## إجمالي السكان وتوزيعاتهم بين الريف والحضر لعام ١٩٩٤
## لدول مجلس التعاون الخليجي (بالألف)

| الدولة | إجمالي السكان | سكان الحضر | سكان الريف | نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان |
|---|---|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | ١٨,٤٥١ | ١٣,٩١٢ | ٣,٥٣٩ | ٪٧٩,٧ |
| الكويت | ١,٦٣٣ | ١,٥٨٠ | ٥٣ | ٪٩٦,٨ |
| الإمارات العربية المتحدة | ١,٨٦١ | ١,٥٥٤ | ٣٠٧ | ٪٨٣,٥ |
| قطر | ٥٤٠ | ٤٩٢ | ٤٨ | ٪٩١,١ |
| سلطنة عمان | ٢,٠٧٧ | ٢٦٤ | ١,٨١٣ | ٪١٢,٧ |
| البحرين | ٥٤٨ | ٤٩٣ | ٥٦ | ٪٨٩,٨ |
| **الإجمالي** | **٢٥,١١٠** | **١٨,٢٩٤** | **٥,٨١٦** | **٪٧٢,٨** |

**المصدر:** United Nations: World Urbanization Prospects, 1994, U.N., New York, 1995 Table A-1

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن مستويات التحضر قد ارتفعت بدرجة ملحوظة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥م حيث ارتفعت نسبة التحضر من ٤٨,٧٪ إلى ٧٣٪ أي بما يساوي ٢٤ نقطة مئوية. وفي نفس الوقت لم ترتفع مستويات التحضر في دول المجلس الأخرى بنفس المستويات.

ويمكن تفسير السرعة الفائقة للتحضر في المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة بثلاثة عوامل رئيسية: أولها أن نسبة عالية من إجمالي العمالة الوافدة وذويهم توجهت إلى المدن بسبب الزيادة الملحوظة في الطلب على هذه العمالة بقطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات بالمدن. والعامل الثاني هو بداية النزوح والهجرة من المناطق الريفية الزراعية بالمملكة إلى المدين. وترجع هذه الهجرة الداخلية تجاه المدن لأسباب مختلفة منها البحث عن فرص عمل مجزية أو التعليم أو لوجود خدمات مميزة في المناطق

## جدول رقم (٥)
## التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف
## لدول مجلس التعاون الخليجي (٪)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٨٥ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|
| **المملكة العربية السعودية** | | | |
| نسبة سكان الحضر | ٤٨,٧ | ٧٣ | ٨٠,٢ |
| نسبة سكان الريف | ٥١,٣ | ٢٧ | ١٩,٨ |
| **الكويت** | | | |
| نسبة سكان الحضر | ٨٣,٨ | ٩٣,٧ | ٩٧,٢ |
| نسبة سكان الريف | ١٦,٢ | ٦,٣ | ٢,٨ |
| **الإمارات العربية المتحدة** | | | |
| نسبة سكان الحضر | ٥٩,٨ | ٧٧,٨ | ٧٧,٨ |
| نسبة سكان الريف | ٢٠,٢ | ٢٢,٢ | ٢٢,٢ |
| **البحرين** | | | |
| نسبة سكان الحضر | ٧٨,٥ | ٨١,٦ | ٨٥,٣ |
| نسبة سكان الريف | ٢١,٥ | ١٨,٤ | ١٤,٧ |
| **قطر** | | | |
| نسبة سكان الحضر | ٨٣,٦ | ٨٧,٩ | ٩١,٤ |
| نسبة سكان الريف | ١٦,٤ | ١٢,١ | ٨,٦ |
| **سلطنة عمان** | | | |
| نسبة سكان الحضر | ٦ | ٨,٨ | ١٥,١ |
| نسبة سكان الريف | ٩٤ | ٩١,٢ | ٨٤,٩ |

**المصدر:** تم حساب النسب من بيانات الجدول رقم (٥) ص ٢٩ مقالة:
David F. Sly and William Serrow , Population Redistribution in the Context of Rapid Population Grouth: The Urbanization of the ESWA Region, 1950-2000. UN, Escwa, Population spatial Distribution, Nov. 1993

الحضرية.. وقد يكون أحد الدوافع الأخرى والأكثر أهمية لهذه الهجرة – على الرغم من أنه لم يتم دراسته بعد – هو تضاؤل الأهمية النسبية للحاجة إلى

## جدول رقم (٦)
## توقعات السكان وتوزيعاتهم على الحضر والريف لعامي ٢٠١٥ و٢٠٢٥ (بالألف)

| الدولة | ٢٠١٥ | | | | ٢٠٢٥ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالي السكان | حضر | ريف | نسبة التحضر | إجمالي السكان | حضر | ريف | نسبة التحضر |
| المملكة العربية السعودية | ٣٣,٢٥٥ | ٢٨,٥٩٩ | ٤,٦٥٦ | ٪٨٦ | ٤٢,٦٥١ | ٣٧,٦١٨ | ٥,٠٣٣ | ٪٨٨,٢ |
| الكويت | ٢,٤٨١ | ٢,٤٣٩ | ٤٢ | ٪٩٨,٣ | ٢,٨٠٥ | ٢,٧٦٥ | ٤٠ | ٪٩٨,٦ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٢,٦٨٨ | ٢,٤١١ | ٢٧٧ | ٪٨٩,٧ | ٢,٩٥٨ | ٢,٧٠٠ | ٢٥٨ | ٪٩١,٣ |
| قطر | ٧٤٦ | ٧٠٦ | ٤٠ | ٪٨٤,٦ | ٧٩٩ | ٥٦٢ | ٣,٧٠٠ | ٪٩٥,٤ |
| سلطنة عمان | ٤,٤٨٧ | ١,١٢٥ | ٣,٣٦٢ | ٪٢٥,١ | ٦,٠٩٤ | ١,٩٨٣ | ٤,١١١ | ٪٣٢,٥ |
| البحرين | ٨١٦ | ٧٧٦ | ٤٠ | ٪٩٥,١ | ٩٢٢ | ٨٨٤ | ٣٨ | ٪٩٥,٩ |
| **الإجمالي العام** | **٤٤,٤٧٣** | **٣٦,٠٥٦** | **٨,٤١٧** | **٪٨٢** | **٥٦,٢٢٩** | **٤٦,٧١٢** | **٩,٥١٧** | **٪٨٣** |

**المصدر:** United Nations, World Population Prospects, 1994 U.N., New York, 1995. Table A-2, A-3, A-4 and A-5

عنصر العمل في قطاع الزراعة بالمملكة، فمع اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بقطاع الزراعة عن طريق منح القروض التشجيعية والتركيز على زيادة الإنتاجية والاهتمام بترشيد استخدام موارد المياه غير المتجددة، كل ذلك أدى إلى إدخال أساليب وتقنيات حديثة للزراعة والري والحصاد اتسمت بكثافة رأس المال Capital Intensity وقلصت الحاجة إلى العمالة التقليدية. أما العامل الثالث فهو توفير الخدمات في القرى والمستوطنات الصغيرة مما رفعها لمستوى صنفت معه كجزء من الحضر.

هذا وقد أخذ التحضر في دول المجلس أنماطاً متعددة اختلفت باختلاف ظروف كل دولة. واختلفت هذه الأنماط عن نماذج التحضر في الدول المتقدمة، فقد ارتبط التحضر في الدول المتقدمة في عصر الزراعة بوجود مراكز حضرية لتوفير الخدمات الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية من المناطق الريفية المجاورة. وفي فترة ما بعد الثورة الصناعية ارتبط التحضر بحركة التصنيع وبالتالي ظهرت المدن الصناعية بالإضافة إلى المراكز الحضرية التي ظلت مرتبطة بالقطاع الزراعي وشكلت المدن في مجملها منظومة هرمية متوازنة من حيث الوظائف والخدمات.

أما في دول مجلس التعاون فإن أنماط التحضر قد عكست الظروف المحلية، ففي المملكة العربية السعودية تركز التحضر قبل استخراج البترول بكميات تجارية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة كأماكن مقدسة للحج والزيارة وكذلك مدينة جدة حيث اعتبرت البوابة الرئيسة للأماكن المقدسة على ساحل البحر الأحمر. وبعد اكتشاف البترول امتد التحضر إلى المنطقة الشرقية على امتداد الخليج العربي وظهرت التجمعات الحضرية التي تخدم صناعة البترول ومشتقاته وتمثل حاضرة الدمام التي تضم مدينة الدمام والخبر والظهران أكبر هذه التجمعات الحضرية. وتعتبر أيضاً مدن الحدود الشمالية مثل القريات، عرعر، رفحا والقيصومة امتداداً لصناعة البترول وتصديره حيث كانت في البداية نقاط خدمة وصيانة لخط التابلاين. ومع انتقال الأجهزة الحكومية من مدينة جدة إلى مدينة الرياض واجتذابها

للخدمات التجارية والمالية والصحية فقد أصبحت الرياض أكبر تجمع حضري في المملكة. أما في وسط وجنوب المملكة فقد ارتبط التحضر بخدمة الأنشطة الزراعية. وبالنسبة للكويت والبحرين وقطر تركزت الحرف الأساسية في هذه الدول قبل اكتشاف البترول على التجارة والصيد وصناعة القوارب، وتطلبت هذه الأنشطة تركز السكان على امتداد المناطق الساحلية. ومع اكتشاف البترول ونتيجة لصغر المساحة الجغرافية لهذه الدول وتوافد العمالة الأجنبية فقد تركز السكان بعواصم هذه الدول وتوسع العمران وانتشر على مشارف هذه المدن. فعلى سبيل المثال فإن أكثر من ٨٠٪ من إجمالي سكان قطر الذي يزيد قليلاً عن نصف المليون (وفقاً لإحصائية عام ١٩٩٧م) يقطن في أقل من ١٠٪ من مساحة البلاد. ويقطن في منطقة الدوحة والريان وحدها ٨٣٪ من إجمالي سكان البلاد. وهناك تركز واضح للسكان بجوار المناطق الساحلية حيث تصل الكثافة السكانية في بعض المناطق الداخلي في مدينة الدوحة إلى ٢٠ ألف فرد بالكيلومتر المربع (مجلة الخبر العربي، عدد ٣ – مجلد ٣، ١٩٩٩م). وبالنسبة للكويت فإن مساحتها الجغرافية محدودة تصل إلى ١٨ ألف كم$^{٢}$ ومعظم هذه المساحة مناطق صحراوية. وباستثناء النفط فإن الموارد الطبيعية الأخرى محدودة وخاصة الموارد المائية (El Shalakani & Al-Sabah, 1993). وبالنسبة للبحرين فإن مساحتها هي الأخرى محدودة. أما في الإمارات العربية المتحدة فيلاحظ تركز كبير لسكان الحضر في عواصم الإمارات خاصة بمدن الشارقة ودبي وأبوظبي حيث كانت هذه المدن من أكبر المراكز التجارية على امتداد الخليج العربي. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لسلطنة عمان، وخلاصة القول أن استخراج النفط الذي وفر المصادر المالية قد أدى إلى الارتفاع الكبير في دخول المواطنين وكذا توافد القوى العاملة الأجنبية بأعداد كبيرة وتركزها في التجمعات الحضرية بدول المجلس وكلا العاملين من أهم الأسباب التي أدت إلى التحضر السريع بدول المجلس. ويوضح الشكل رقم (٣) أهم التجمعات الحضرية بدول المجلس.

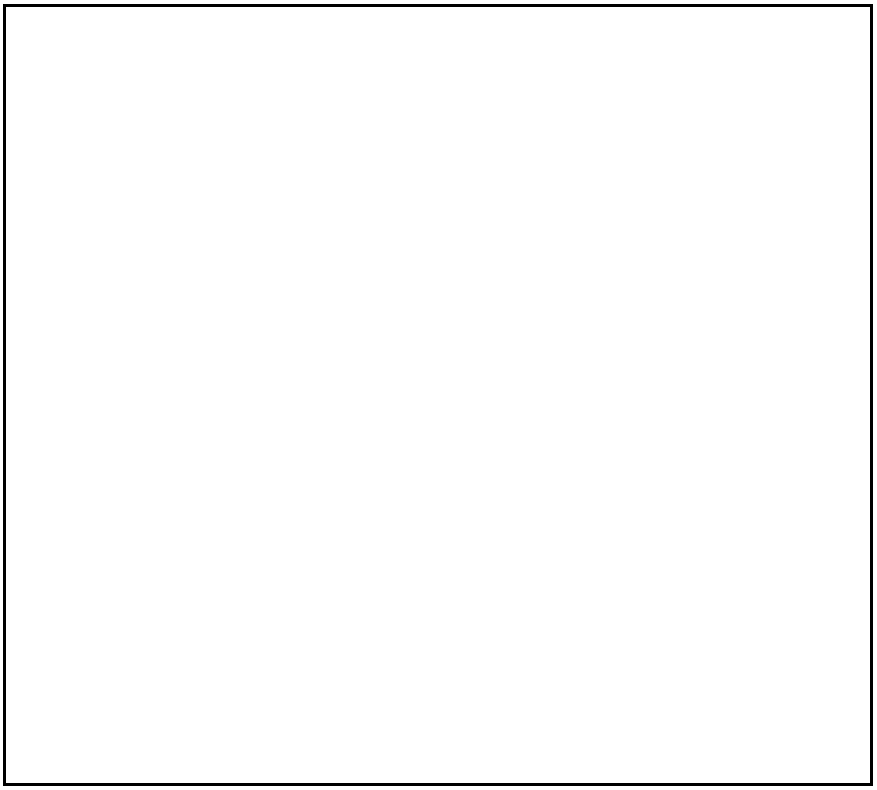

**شكل رقم (٣): أهم التجمعات الحضرية في كل دولة من دول مجلس التعاون**

وعلى الرغم من أن المساحات المحدودة نسبياً لبعض دول المجلس قد تمثل محدداً على خيارات التنمية، إلا أنها في نفس الوقت تعتبر ميزة يمكن استغلالها. فالمساحات المحدودة لبعض دول المجلس وقاعدتها السكانية الصغيرة لا تسمح بوجود توزيع للقاعدة السكانية المحدودة على عدد كبير من التجمعات السكانية، ولا يعتبر ذلك ذا جدوى اقتصادية. ومن ثم كان التطور الطبيعي لمنظومة التجمعات السكانية في صورة عدد محدود من المدن وانتشار التوسع العمراني حول هذه المدن.. مما حدى بارتفاع مستويات التحضر إلى المستويات التي تفوق نظيرتها في الدول الصناعية.

واستناداً إلى التحليل السابق فإنه باستثناء المملكة العربية السعودية فإن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية لم تكن أحد العوامل التي أثرت في معدلات التحضر. وينطبق ذلك على الأخص على كل من دولة قطر والبحرين والكويت. أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فيلاحظ تركز السكان في عواصم الإمارات ولا توجد لدينا بيانات تدعم أو تنفي أهمية الهجرة من المناطق الريفية إلى عواصم الإمارات الاتحادية في التوسع الحضري.

ولعل من أهم الأسئلة التي تواجه الباحثين هو: هل ستشهد دول مجلس التعاون الخليجي اتجاهات نحو الهجرة المعاكسة إلى المناطق الريفية Counter - Urbanization، مثل ما شهدته الدول الصناعية؟. وبتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) والشكل رقم (٤) يتبين أنه مع حلول عامي ٢٠١٥، ٢٠٢٥م سيصل التحضر إلى مستويات أعلى مما هي عليه الآن حيث ستصل معدلات التحضر في كل من الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى مستويات تفوق ٩٠٪، وفي المملكة العربية السعودية سيصل مستوى التحضر إلى ٨٨,٢٪. وتعتبر سلطنة عمان الاستثناء الوحيد من ذلك حيث سيصل مستوى التحضر فيها إلى ٣٢,٥٪، أما المتوسط العام للتحضر في دول المجلس مجتمعة فسيصل إلى ٨٥٪. وباستثناء المملكة العربية السعودية التي قد تشهد اتجاهات نحو الهجرة المعاكسة ليس نم المدن إلى القرى بل من المدن الكبرى إلى المدن المتوسطة والصغيرة فإن الهجرة المعاكسة إلى المناطق الريفية لن يكون لها أثر يذكر على كبح جماح التحضر في دول المجلس مستقبلاً حيث ستظل ندرة مصادر المياه تشكل تحدياً كبيراً لنمو القطاع الزراعي وتفعيل الهجرة المعاكسة من المدن إلى المناطق الريفية.

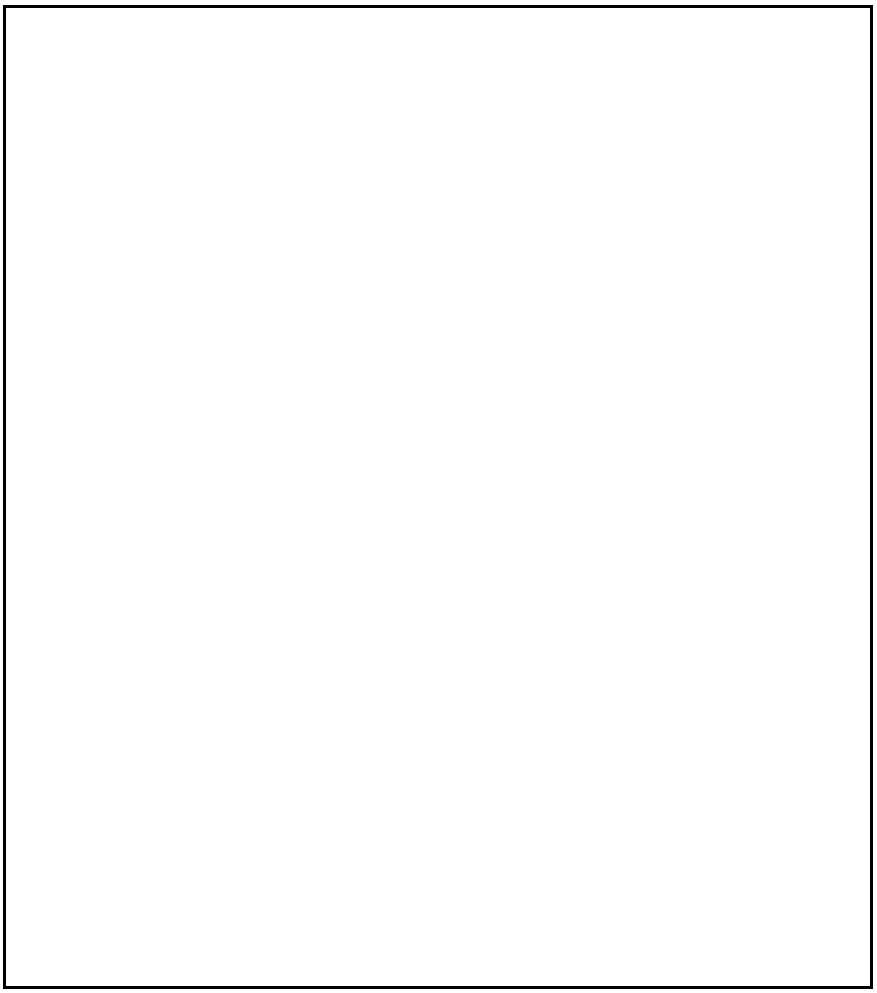

**شكل رقم (٤): التوقعات السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي**

**الجزء الثالث: الاستنتاجات والتوجهات:**

**الاستنتاجات:**

- يتبين من التحليل السابق أن القاعدة السكانية لمواطني دول المجلس مازالت محدودة، حيث يمثل الوافدون المقيمون وذويهم نسبة عالية من إجمالي سكان هذه الدول.
- نظراً لتوافر رأس المال من عائدات النفط والإمكانيات الكبيرة للتوسع الصناعي المرتبط بقطاع النفط وفي صناعات يمكن لها الاستفادة من الميزة النسبية للموقع الاستراتيجي لدول المجلس بين الشرق والغرب فمن المتوقع ألا يكون النمو السكاني عائقاً في سبيل التنمية ومصدراً للقلق، بل قد يكون النمو السكاني لمواطني دول المجلس مصدراً لزيادة العرض في العمالة الوطنية وتحقيق توازن أفضل في تركيبة العمالة بين المواطنين والوافدين.
- أن نمط التحضر بدول المجلس لم يرتبط بالتصنيع كما حدث في الدول الغربية منذ بداية الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر. بل كانت المساحات الجغرافية المحدودة والطبيعة الجغرافية الصعبة المتمثلة في الصحاري الشاسعة وندرة مصادر المياه وسيادة النشاط التجاري والسياسات التنموية التي ركزت على عدد محدود من المدن هي أهم دوافع التحضر.
- باستثناء المملكة العربية السعودية فلم تكن الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن مصدراً من مصادر التحضر. ونظراً لندرة مصادر المياه وأهميتها في تطوير قطاع الزراعة فمن غير المتوقع أن تكون هناك هجرة معاكسة إلى المناطق الريفية بحيث تحد من الارتفاع المستمر في مستويات التحضر بدول المجلس عموماً.
- أن توافد العمالة الأجنبية وفر فرصاً كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي لمتابعة تنفيذ برامجها التنموية الطموحة.. هذا وقد بلغت

التحويلات الخارجية للمقيمين العاملين بدول مجلس التعاون الخليجي نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. حيث بلغت هذه التحويلات في عام ١٩٩٢م ١٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للبحرين و١٠,٨٪ من الناتج المحلي لسلطنة عمان، وفي عام ١٩٩٤م بلغت هذه التحويلات ٦٪ من الناتج المحلي للكويت وكذلك ١٢٪ من الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية (السقا ١٩٩٨م). ولاشك أن هذه التحويلات فتحت آفاقاً جديدة للدول المصدرة للعمالة لزيادة إمكاناتها من النقد الأجنبي مما خفف من حدة مشاكلها الاقتصادية وخاصة بعض الدول العربية والآسيوية، إلا أن هذه التحويلات تمثل تسرباً لنسبة عالية من دخول دول المجلس بما لذلك من آثار سلبية على حجم المدخرات والاستثمارات في هذه الدول.

- استناداً إلى سياسات دول مجلس التعاون الخاصة بتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة قدر الإمكان، فمن غير المتوقع أن يكون للعمالة الوافدة تأثير مستقبلي في أي ارتفاع للتحضر عن مستوياته الحالية، بل سيكون النمو الطبيعي للسكان المواطنين أهم مصادر استمرار التوسع والنمو الحضري.

**التوجهات:**

- إن الاستمرار في التحضر عند مستوياته المرتفعة الحالية أمر حتمي بالنسبة لدول المجلس. ويشير تقرير البنك الدولي عن الاستراتيجية العالمية للتحضر والإدارة المحلية أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين فإن المدن ستمثل الخط الأمامي في الحملة الدولية للتنمية. ويؤكد التقرير على أن التحضر، إذا ما أحسن إدارته يسهل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأن نصيب الأنشطة الخدمية والصناعية بالمدن تشكل ما بين ٥٠٪ – ٨٠٪ من الناتج المحلي لمعظم الدول (World Bank, 1999).
- إن الثروات الطبيعية وحدها لا تكفل للشعوب تحقيق التنمية المنشودة،

وعليه فإن توطين العمالة بدول المجلس يعتبر من أهم متطلبات المرحلة القادمة. ويتم ذلك من خلال التخطيط بعيد المدى واتخاذ التدابير اللازمة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية. ولاشك أن سياسات التدخل المباشر للحكومات في الحد من العمالة الوافدة لابد وأن يصاحبه تدابير تساعد على الحد من الاستغلال غير الاقتصادي للعمالة الوافدة والذي يتمثل في أجورها المتدنية وبما يجعل القطاع الخاص يفضلها على العمالة الوطنية. وقد يمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع حد أدنى لأجور العمالة الوافدة بما يجعل تكلفة العمالة الوافدة معادلة لتكلفة العمالة الوطنية وما قد يترتب على ذلك من استخدام أعداد أكبر من العمالة الوطنية وإحلالها محل العمالة الأجنبية. وقد تشمل هذه التدابير إعداد وتقديم برامج تعليمية متطورة للعمالة الوطنية لمواكبة التقدم العالمي في مجالات التقنية. ومع أن التوسع الكمي في عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية والتدريبية هي خطوة إيجابية على هذا المسار إلا أن تطوير آليات لرفع كفاءة العمالة الوطنية بهدف الموائمه بين احتياجات التنمية المستقبلية التي تتسم بالتقنية المتقدمة من ناحية ومخرجات مؤسسات التعليم والتدريب من ناحية أخرى تعتبر مهمة للغاية. وقد يتطلب ذلك تغييراً في القيم الاجتماعية المرتبطة بالانخراط في بعض المهن والأنشطة بدلاً من التركيز على العمل في القطاع الحكومي والأعمال الإدارية.

- إن القطاع الخاص من دافع المسؤولية الوطنية وليس دافع الربح فقط تقع عليه مسئولية المشاركة في برامج التدريب والتأهيل المهني على رأس العمل للعمالة الوطنية.
- إن التعجيل بسياسات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس سيكون لها تأثير فعال في معدلات التنمية وسرعة توطين فرص العمل.
- إعن إعداد دراسات عن مستقبل التركيبة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية

والخدمية سيكون ضرورة حتمية في تحديد نوعية وأساليب تأهيل القوى العاملة الوطنية. فإذا كان الهدف هو التعجيل بمعدلات نمو القطاع الصناعي وفي نفس الوقت تخفيف حدة التوسع المستمر في قطاع التجارة فسيتطلب ذلك إعطاء أولويات لتطوير برامج تأهيل القوى العاملة الوطنية كما وكيفا بما يتناسب مع احتياجات النمو المستهدف في قطاع الصناعة.

- نظراً للتقارب الجغرافي بين دول المجلس وحرية تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فقد يكون من المهم وضع استراتيجية موحدة للتنمية على مستوى دول المجلس بما يضمن الاستغلال الأمثل لموارد هذه الدول وبما يحقق توزيعاً أكثر توازناً للتنمية على مستوى دول المجلس.

- إن نشر التنمية بدلاً من تركيزها في عدد محدود من المدن بدول المجلس يتطلب ضرورة الاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة بدلاً من التركيز على المدن الكبرى. فمن المعروف أن أحجام المدن ليست المحدد الرئيسي لمدى كفائتها في توفير الخدمات الضرورية. كما أن كفاءة توفير الخدمات الأساسية ترتتبط ارتباطاً أساسياً بمستوى التخطيط لهياكل البنية الأساسية والخدمات الرئيسية. فإذا كان معدل نمو المدن يفوق معدل ما احتوته خططها التنموية فإن ذلك يؤدي إلى تدهور الخدمات والمرافق. ولعل من أهم المشاكل التي يقع فيها المخططون هو أخذهم في الاعتبار تكاليف توفير المرافق والخدمات وعادة ما يهملون حساب الفوائد المترتبة على هذه الخدمات والمرافق. وإذا كان تعريف التنمية الاقتصادية بأنها تعني رفع مستوى المعيشة وليس معدل النمو الاقتصادي فإن المدن المتوسطة والصغيرة توفر مناخاً أفضل من المدن الكبرى لتحقيق ذلك، حيث أن حجم هذه المدن يوفر فرصاً أفضل لإعداد خطط أكثر واقعية ودقة وتوفر المناخ

الأفضل لإدارة التنمية الحضرية والوصول لحلول غير تقليدية للمشاكل بما يحقق ارتفاعا في مستويات المعيشة (United Nations: Medium Size Cities, 1987).

**الخلاصة:**

إن الزيادات السكانية واستمرار وتيرة التحضر يعتبران من أهم سمات التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، وكلاهما قد يؤدي إلى تحسين رفاهية السكان أو زيادة أعبائهم. فلاشك أن المدن تتيح لقاطنيها فرصاً لتلبية آمالهم وطموحاتهم أو قد تؤدي إلى إحباط تلك الآمال. وقد توفر المدن بيئة ملائمة لتحسين مستويات الصحة العامة أو قد تؤدي إلى إخلال بالتوازن بين البيئة والسكان وما يترتب عليه من زيادة في نسبة الأمراض. وقد تتيح المدن لقاطنيها فرصاً لتلبية رغباتهم أو قد تفرض عليهم صعوبات في جميع أشكال حياتهم اليومية. هذه الخيارات تواجه معظم دول العالم ودول مجلس التعاون الخليجي ليست استثناء من ذلك. إن العمل على تحقيق الجوانب الإيجابية للنمو السكاني والتحضر وتجنب الجوانب السلبية سيعتمد إلى حد كبير على طبيعة السياسات التي تنتهجها دول المجلس مجتمعة في التعامل مع الاستغلال الأمثل لمصدر القوى العاملة وهو الزيادات السكانية وكيفية إدارة وتنظيم التنمية الحضرية.

# المراجع

## أولاً: المراجع العربية:


- المطري، السيد خالد، **سكان المملكة العربية السعودية**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م.
- مركز نظم المعلومات الجغرافية، دولm قطر، مجلة الخبر العربي، العدد الثالث، المجلد الثالث، ربيع ١٩٩٩م، الدوحة، قطر.
- أبو العطا، محمد فتوح، **النمو السكاني لدولة البحرين حتى عام ٢٠١٠م وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية**. النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٤٥، ١٩٩٥م.
- الحبيب، فايز إبراهيم، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شئون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- فارس، عبدالرحم فؤاد، **العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٠، السنة الثالثة والعشرون، جامعة الكويت، الكويت، سبتمبر ١٩٩٨م.
- السقا، محمد إبراهيم طه، **تحويلات العمالة من الدول العربية النفطية وخيارات السياسة**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٨، السنة الثالثة والعشرون، شتاء ١٩٩٨م، جامعة الكويت، الكويت.
- عرب، عاصم، التقرير الاقتصادي الشهري – مركز الدكتور عاصم عرب للدراسات الاقتصادية والإدارية، الرياض، العدد الشهري، مايو ٢٠٠٠م.
- كالن، سير روي، عالم يفيض بسكانه، عرض لأساليب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، ٢١٣ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:


- El-Shalakani, Mostafa H., Al-Sabah, Amal Y.A., "*Population Spatial Distribution Policies in Kuwait,*" in: Population Spatial Distribution, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, November 1993.
- Isard W., Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science, The MIT Press, Cambridge, Mass, 1976, pp. 1-4.
- Morrison P.A., "*Population Movements and the Shape of Urban Growth: Implications for Public Policy,*" in: Regional Policy, Reading in Theory and Applications, Friedman J. and Alonso W. (eds.), MIT Press, Cambridge, Mass, 1975.
- Pasinetti, L. Growth and Income Distribution: Essays in Economic Theory, Cambridge University Press, 1979 P. 90.
- Shaw R.P., "*Is the Arab world over populated: A look at the five poorest Arab States,*" in Population and Development in the Middle East, United Nations Economic Commission for Western Asia, Beirut, 1982, pp. 77-96.
- Sly and Serrow, "*Population Redistribution in the Context of Rapid Population Growth,*" in Population Spatial Distribution, The ESCWA Region 1950-2000, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, November 1993.
- The World Bank, "*Global Urban and Local Government Strategy: Executive Summary,*" The World Bank, Washington, DC 1999.
- United Nations Population Division, World Urbanization Prospects. 1994 Revision, United Nations, New York, 1995.
- United Nations Population Fund, Population Growth and Economic Develop ment, United Nations, New York, 1992.
- United Nations Population Fund, Report on the Asian Conference on Populaiton and Development in Medium Sized Cities, United Nations, New York, 1987.

- United Nations Population Fund, The State of World Population 1996: Changing Places: Population, Development and the Urban Future, United Nations, New York, 1996.
- United Naitons, DESA, Urban Agglomerations1996, UN Publication ST/ESA/SER.A/163, Population Division, United Nations, New York, 1997.

**صالح بن علي الهذلول** (دكتوراه الفلسفة في العمارة والدراسات البيئية من معهد ماساشوستس للتقنية (أم، أي، تي، عام ١٩٨١) وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخطيط المدن – الرياض المملكة العربية السعودية، وله اهتمامات بحثية في مجال علوم المعرفة، التغيرات الهيكلية للمجتمعات البشرية، ودراسات استشراف المستقبل.